

قنصليتنا أهابت بمواطنينا المتواجدين هناك اتخاذ الحيلة والحذر

الكويت تدين وتستنكر التفجير في مدينة البصرة العراقية



قنصليتنا في البصرة

نتضامن مع البلد الشقيق ونؤكد موقفنا المبدئي والثابت المناهض للعنف

كما دعت القنصلية المواطنين المتواجدين في مدينة البصرة التواصل معها على هواتف الطوارئ الخاصة بالقنصلية ووزارة الخارجية التابعة في حال الحاجة إلى المساعدة أو الاستفسار: 9 6 4 7 8 2 8 4 4 4 6 6 6 + 96522225540 + 96522225541 .

على صعيد متصل أهابت القنصلية العامة لدولة الكويت في مدينة البصرة بكافة المواطنين الكويتيين المتواجدين في مدينة البصرة اتخاذ الحيلة والحذر والتقيد بتعليمات السلطات المحلية المختصة جراء الانفجار الذي وقع اليوم وذلك حرصا على سلامتهم.

أعربت وزارة الخارجية في بيان لها عن إدانة واستنكار دولة الكويت للتفجير الذي وقع في مدينة البصرة في جمهورية العراق الشقيق وأدى إلى مقتل وجرح العشرات.

وأكدت الوزارة موقف دولة الكويت المبدئي والثابت المناهض للعنف مشددة على تضامنها مع العراق الشقيق جراء هذا التفجير الإرهابي. واختتمت الوزارة ببيانها بالإعراب عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى أسر الضحايا وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

يشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والإنساني

«الخارجية» تستنكر محاولات «الحوثي» تهديد أمن السعودية باستهداف الرياض بصاروخ باليستي



وزارة الخارجية

الشقيقة واستقرار المنطقة يشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والإنساني ويتطلب تحرك المجتمع الدولي السريع والحاسم لردع هذه التهديدات ومحاسبة مرتكبيها.

واختتمت الوزارة ببيانها بالتأكيد على وقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتأييدها في كل ما تتخذ من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها.

أعربت وزارة الخارجية في بيان لها عن إدانة واستنكار دولة الكويت وبإشدد العبارات استمرار محاولات ميليشيا الحوثي تهديد أمن المملكة العربية الشقيقة عبر استهداف مدينة الرياض بصاروخ بالستي.

وأوضحت الوزارة أن استمرار هذه الممارسات العدوانية وما تشهده من تصعيد يستهدف المدنيين والمناطق المدنية وأمن المملكة العربية السعودية

الكويت تتبنى مبادئ وآليات الحوكمة إيماناً راسخاً منها بضرورة إنجاح البرامج التنفيذية لهذه الاستراتيجية

تعزيز التدابير الوقائية عبر برامج تثقيفية لتبصير كل أفراد المجتمع بمخاطر الفساد ومسبباته وسبل تجنبه

الوطنية وتعزيز قدراتها في شأن منع ومكافحة الفساد عبر تعزيز الشفافية وتحديد المهام وبيان المسؤوليات وتنظيم تدابير المساءلة في جميع قطاعات الدولة. وذكر الإبراهيم أنه من هذا المنطلق قامت هيئة "نزاهة" تحت رعاية أميرية سامية بإعداد وإطلاق أول استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أتى محورها الأول ليتناول بالتنظيم قواعد الفساد التي يحرمها القانون وتدابير وإجراءات تعزيز النزاهة في القطاع العام وتحقيق الشفافية في إدارة الأموال العامة وتنظيم المساءلة في القطاع العام بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والرقابة إضافة إلى تقييم فعالية وكفاءة تقديم

ذات الصلة بحماية الأموال العامة وتعزيز النزاهة والمسؤولية في نطاق القطاع العام ومنها ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية. وأوضح أنه إدراكاً من المجتمع الدولي بأهمية اتباع نهج الحوكمة بهدف منع ومكافحة الفساد في إطار القطاع العام فقد تم منحها دوراً رئيساً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لاسيما الهدف الـ 16 منها والذي يؤكد لزوم العمل الجاد من أجل بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. وبين أنه بعد ذلك أصبحت الحوكمة وسيلة أساسية من بين الوسائل الرئيسة المرتبطة بتنمية المجتمعات

بدعم ورعاية أميرية سامية

«نزاهة»: مساعي الكويت أثمرت منظومة قوية لمنع ومكافحة الفساد



عبدالعزیز الإبراهيم

ما يرتبط منه بتدابير حماية القطاع العام من الفساد وتعزيز انمساك النزاهة والرقابة والمساءلة في ديوان الخدمة المدنية. وأوضح أنه إدراكاً من المجتمع الدولي بأهمية اتباع نهج الحوكمة بهدف منع ومكافحة الفساد في إطار القطاع العام فقد تم منحها دوراً رئيساً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لاسيما الهدف الـ 16 منها والذي يؤكد لزوم العمل الجاد من أجل بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. وبين أنه بعد ذلك أصبحت الحوكمة وسيلة أساسية من بين الوسائل الرئيسة المرتبطة بتنمية المجتمعات

وأضاف أنه تم أيضاً في الكويت إصدار أول تشريع خاص بمنع ومكافحة الفساد وتنظيم إجراءات الكشف عن الذمة المالية والنص من خلال أحكامه على تدشين أول هيئة مستقلة متخصصة لمنع ومكافحة الفساد وهي الهيئة العامة لمكافحة الفساد. وأشار إلى إنشاء جهاز المراقبين الماليين والجهاز المركزي للمناقضات العامة إلى جانب الآليات التشريعية والمؤسسية الأخرى التي أنشأتها دولة الكويت في إطار التوجه نحو ضمان فعالية الإجراءات والتدابير

«الهيئة» عملت على إصدار تشريعات ترمي إلى ترسيخ مقومات العمل الوطني الموجه إلى منع الفساد

أكدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس الثلاثاء أن مساعي دولة الكويت لمنع ومكافحة الفساد أثمرت وضع منظومة قوية لمنعه ومكافحته حيث بدأت ملامحها تتضح منذ عقود عديدة تكللت بانضمام البلاد إلى الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

جاء ذلك في كلمة لرئيس الهيئة عبدالعزيز الإبراهيم أمام المؤتمر الدولي الثالث لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بعنوان "تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام.. فاعلية.. امتثال" والذي يبحث موضوعات متخصصة بمجال منع ومكافحة الفساد. وقال الإبراهيم إن الهيئة عملت أيضاً على إصدار حزمة من التشريعات الإجرائية والمؤسسية الرامية إلى ترسيخ مقومات العمل الوطني الموجه إلى منع ومكافحة الفساد لاسيما

منذ وقوع الحادث المروري الذي نتج عنه وفاة شخص

قنصليتنا في اسطنبول: «الخارجية» تولي اهتماما كبيرا بقضية المواطن الرشيد المحتجز في تركيا

في الفنادق كما تعاقدت مع كبرى المستشفيات في تركيا لتقديم الخدمات الصحية لهم. وأشار القنصل العام بهذا الصدد إلى قضية المواطن الكويتي أحمد الرشيد الذي حددت المحكمة جلسته الأولى يوم الأربعاء القادم موضحاً أن هناك اهتماما كبيرا وتوجيهات مباشرة من وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر ومتابعة من نائب الوزير مجدي الظفيري وذلك منذ بداية وقوع الحادث المروري الذي نتج عنه وفاة شخص. وأكد المحمد حضوره جلسة المحكمة والتي من المؤمل أن تكون إيجابية في الإفراج عن سبيل المواطن المحتجز.

بارتداء الكمام والحرص على تطبيق التباعد الاجتماعي. وحول الخدمات التي تقدمها القنصلية قال المحمد ان القنصلية تقوم بالعديد من الخدمات للمواطنين ابرزها التصديق على المستندات الرسمية وإصدار التوكيل بكافة أشكالها المختلفة وإصدار شهادات لمن يهمه الأمر لتسهيل الحصول على الإقامة في تركيا وإصدار وثائق السفر الاضطرارية.

وفيما يتعلق بدور القنصلية وجهودها أثناء اكبر عملية إجلاء للمواطنين ضمن جهود الوزارة والقنصلية معا في إجلاء نحو 2500 مواطن ومواطنة خلال جائحة كورونا حيث وفرت لهم الإقامة المناسبة



محمد المحمد

السلطات التركية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" والمختبر الجديد لفيروس كورونا "أوميكرون" وبالتحديد فيما يتعلق

دعوته للمواطنين الزائرين والمتواجدين في جمهورية تركيا الصديقة إلى ضرورة الالتزام بالتعليمات الوقائية والإجراءات الاحترازية الصادرة من

أكدت القنصلية العامة لدولة الكويت في اسطنبول الاثنين أن وزارة الخارجية تولي اهتماما كبيرا لقضايا المواطنين بالخارج ومتابعتها مع الجهات المختصة.

وأكد القنصل العام في اسطنبول محمد فهد المحمد في لقاء مع "كونا" عن الاهتمام البالغ لوزارة الخارجية ومتابعتها لجميع قضايا المواطنين في تركيا معرباً عن استعداد القنصلية التام للرد على كافة استفسارات المواطنين وتوجيههم بكافة المجالات وبالأخص فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وشراء العقارات.

وحول ما يتعلق بمستجدات فيروس كورونا جدد القنصل المحمد

لتكون مركزا إقليميا مرموقا

«الطيران المدني»: الكويت تسعى لأفضل الممارسات الدولية عبر سياسة الأجواء المفتوحة



رئيس الطيران المدني خلال مشاركته بإجتماع ايكان 21

وعودة قطاع النقل الجوي ليمارس دوره الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب وضع خطة شمولية لإعادة تشغيل الرحلات

والتدابير الاحترازية وتبني المبادئ والإرشادات التوجيهية فضلا عن جهودها بوضع الخط لدعم قطاع النقل الجوي في الكويت لتسريع التعافي

المدني باعتباره أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية في " رؤية كويت جديدة 2030 ".

وأوضح أن اليوم العالمي للطيران المدني يهدف إلى المساعدة في تعزيز الوعي العالمي بأهمية الطيران المدني الدولي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول.

وذكر إن الاحتفال يبرز دور منظمة "الإيكافو" التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمعنية بشؤون الطيران المدني والنقل الجوي الدولي تقوم بمساعدة الدول على التعاون وتحقيق شبكة عالمية للنقل الجوي تتسم بالسلامة والأمن بما يخدم البشرية.

وبين الفوزان أن الاحتفاء باليوم العالمي للطيران المدني يأتي بعد مرور نحو عامين على جائحة كورونا والتي شكلت تحدياً كبيراً لقطاع النقل الجوي عالمياً.

وأشار إلى أن الإدارة العامة للطيران المدني قامت منذ بداية الجائحة باتخاذ كافة إجراءات السلامة

قال المدير العام للإدارة العامة للطيران المدني يوسف الفوزان أن دولة الكويت تسعى جاهدة لانتهاج أفضل الممارسات الدولية في مجال صناعة الطيران المدني بما يتواءم لديها من مزايا الموقع الجغرافي والذي ترجم من خلال سياسة الأجواء المفتوحة لتكون إحدى المراكز الإقليمية المرموقة في صناعة الطيران المدني بالمنطقة.

جاء ذلك في كلمة للفوزان خلال احتفالية نظمها الإدارة العامة للطيران المدني أمس بمناسبة اليوم العالمي للطيران المدني الذي يصادف ذكرى توقيع اتفاقية الطيران المدني الدولي عام 1944 المعروفة أيضاً بميثاق شيكاغو في 7 ديسمبر تحت شعار "النهوض بالابتكار من أجل تطوير الطيران العالمي".

وأضاف أن التطلمات والرؤية الاستراتيجية في خطة تحديث وتطوير مطار الكويت الدولي تأتي تلبية للنمو المتوقع في الحركة الجوية مؤكداً اهتمام دولة الكويت بتطوير قطاع الطيران

فيما بينها. وأضاف أن الاجتماع فرصة أيضاً لتحديث مذكرات التفاهم الخاصة بالأمور التشغيلية التي تصب في مصالح الدول وشركات الطيران التابعة لها.

وأكد أن دولة الكويت تستسعى جاهدة من خلال هذا المؤتمر للحصول على أكبر النتائج المرجوة للتوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدة دول لتحقيق مصالحها بتوسيع شبكة علاقاتها مع الدول الأخرى وأيضاً لتحقيق مطالب ناقلاتها الوطنية بربط مطار الكويت الدولي بكبرى شبكة تشغيلية مع المطارات الأخرى ليستفيد منها كل المسافرين من وإلى مطار الكويت.

يذكر أن المؤتمر يقام خلال الفترة من 5 إلى 10 ديسمبر الحالي في العاصمة الكولومبية بوغوتا وتنظمه وتشرف عليه منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكافو) بحضور ممثلي سلطات الطيران المدني حول العالم والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال الطيران المدني. "النهاية"